

**فلسطين**

# جامعة الأزهر: حرب صلاحيات وتصفية حسابات «فتحاوية»

تصفه بجامعة الأزهر خلاصات داخلية كبيرة ومرتبطة بخلاصات الموزعون على الولاء لمحمود عباس ومحمد دحلان، يتصارعون على «أخر ضلع فتح»، في غزة، وهو ما يهدد الدراسة في الجامعة ومصير آلاف الطلاب

غزة - هاني إبراهيم

تشهد جامعة الأزهر في قطاع غزة خلافات مستمرة منذ سنوات، منها ما يتعلق بإدارتها العليا وصلاحياتها، وأخرى تتعلق بالوضع السياسي كونها توصف بأنها «أخر قلاع حركة فتح» في غزة. وبينما راوحت أزمات الجامعة حدوداً وصلت إلى تعطيل الدوام فيها مدداً كثيرة، خاصة في سنوات الانقسام الداخلي (2006 - 2008)، فإنها شهدت استقراراً نسبياً خلال السنوات الثلاث الأخيرة، لكنه لم يعد يمكن أن يستمر في ظل الأزمات الكبيرة على مستوى الإدارة أو

## صارت إدارة الجامعة تسعين بامت «حماس» لقمع الشبيبة الفتاوية»

بين «مجلس الأمناء» و«رئاسة الجامعة» من جهة و«الأمناء» و«نقابة العاملين» من جهة أخرى، الجاب على مصراعيه أمام قضايا الفساد المالي والإداري. تقول أوساط في الجامعة إن أكبر الأزمات الحالية هي «حرب الصلاحيات» بين «مجلس الأمناء» الذي يعينه رئيس السلطة محمود عباس، و«مجلس الجامعة» الذي يضم رئيس «الأزهر» ونوابه وعمداء الكليات، وهؤلاء يعينهم «الأمناء» وإلى جانب هذين المجلسين المتصارعين برزت «نقابة العاملين» التي تعين بالانتخاب سنوياً (في الشهر الرابع) بين قوائم من «فتح» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي»

**ليبيا**

في خطوة غير مسبوقة، أعلنت المشير خليفة حفتر إصدار أوامر بإيقاف مجموعة من مقاتليه، بعد شهرهم مدينتي مصراتة وطرابلس، في إشارة أولية إلى احتمال تغير سلوك حفتر تجاه الصاعليين في غرب البلاد. من التهديد إلى البحث عن تقارب

منذ نحو أسبوع، أعلنت «غرفة عمليات سرت الكبرى»، التابعة لقوات المشير خليفة حفتر، حالة استنفار قصوى، وذلك بعد رصد تحركات نشطة لقوات الأمر السابق جهاز حرس النقطية في

المنطقة الوسطى، إبراهيم الجضران، وقوات «سرايا الدفاع عن بنغازي» وتعزيزات من ميليشيات تتبع المعارضة التشادية المسلحة. عقب ذلك، خشدت مئات الأليات والجنود لتسيير دوريات في المناطق المحيطة بالهلال النفطي، وصولاً إلى ضواحي مدينة سرت غرباً، تحسباً لهجوم محتمل قد يتكرر معه سيناريو مهاجمة الموانئ النفطية من قبل التحالف الذي يقوده الجضران قبل ستة أشهر، حيث أحرق حينها عدد من صهاريج النفط الكبرى، وقتل عدد مهم من قوات حفتر. من بين القوات المستنفرة، كانت «كتيبة طارق بن زياد»، التي ينتهي عدد كبير من جنودها إلى التيار السلفي المدخلي، المدعوم سعودياً، والتي سبق الاعتماد عليها، برفقة تشكيلات أخرى، في اقتحام مدينة درنة شرق البلاد. أثناء تسيير إحدى الدوريات، سجل أحد أفراد الكتيبة شريطاً مصوراً، ظهر فيه عدد من رفاقه وهم يقولون: «بيننا وبين مصراتة 120 كيلومتراً، وسنواصل بإن شاء الله إلى طرابلس... وبإن شاء الله تكون ليبيا بأكملها تحت (سيطرة) القيادة العامة، نحن بانتظار تعليمات المشير»، ما غدّ تهديداً لسلطة غرب البلاد والقوات الموجودة هناك.

في الأثناء، لم تقف قوات مدينة مصراتة مكتوفة الأيدي، إذ حشدت بدورها قوات «البنيان المرصوص»، ووجهتها نحو سرت، التي قاتلت فيها قوات «داعش» قبل عامين، وأصدرت في الأيام الماضية عدداً



بعض اصرار ذلك انه يمكن على اصحابه من الجامعة فيما تبقى ادارته ذلك (في بي بي سي)

الأساسي لا يحق له الترشح لولاية ثالثة». يقول رئيس «نقابة العاملين»، أحمد التيجان، لـ«الأخبار»: إن «قرار الأمناء استند إلى حجج وهمية وضرب عرض الحائط بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع نقابة العاملين، وهو ما نرى فيه إهانة، ولذلك علّقنا الدراسة». وأضاف: «ترشيح الفراء الذي تولى رئاسة الجامعة مرتين غير قانوني، لأنه وفقاً للنظام

تخصص التنظيم، كذلك فإن اتباع

في الجامعة جزءاً رفض تلقى المنح التي وصلت قيمتها إلى 15 مليون دولار، ما أثار موجة من الاحتجاجات على المستوى الإداري والطلابي، إذ كان من المقرر أن يستفيد 20 ألف طالب كدفعة أولى. وجراء الأزمة الاقتصادية الخانقة في القطاع، استطاع بعض الأطراف التوسط لدخول المنحة من باب حل مشكلة التأخر في دفع الرسوم، وتم الاتفاق على الاستفادة من المنحة كمبالغ عن طريق جهة خارج أسوار الجامعة، فحصل الطالب على قسط المنحة ويضعها من دون أن تمر عبر الإدارة الرسمية.

أما «صندوق الطلاب»، فاقترحت حوله مشكلة أخرى، لكون أمواله التي من المفترض أن تحول إلى «مجلس اتحاد الطلبة» صارت تقع في يد الإدارة، من دون أن يكون للطلبة الفقراء أي نصيب منها، وذلك بحجة الظروف السياسية التي تقرر على إثرها تعطيل مجلس الطلبة في «الأزهر». وإذا كان عدد طلبة الجامعة 15 ألفاً، يجمع الصندوق من كل واحد منهم ديناراً في كل فصل، ما يعني 15 ألف دينار (20 ألف دولار)، لكنها لا تعود الآن على الطلاب بشيء. أيضاً يصوّر «مجلس الأمناء» على رفض إعفاء أبناء العاملين في الجامعة، في وقت يشتكي فيه الطلاب من الظلم في توزيع المنح ضمن حصص ومحدوبيات عائلية، قبل أن تستطيع «الشبيبة الفتاوية» إجبار الإدارة على تفعيل «نظام المسح الاجتماعي»، والمضخك أن إدارة الجامعة (الفتاوية) صارت تستعين بامت «حماس» لقمع أي اعتصام تنفذه الشبيبة التابعة للحركة.

والآن، تواجه «الأزهر» أزمة إدارية كبيرة في ظل الانقسام الفتاوي الذي أدى إلى تشظي إدارات الجامعة، فيما أعلنت «نقابة العاملين» رزمة من المطالب الشهر، فيما وجه الدكتور أشراش أصابع الاتهام إلى النقابة بتدخلها في قرارات تخص مجلسه، قائلاً: «نقابة العاملين بعيداً عن توجهها السياسي، مكلفة بأدفاع الجهات الإسلامية للتخمية والتكافل الاجتماعي» المدعومة إماراتياً. فقبل أقل من سنة، اشتعلت الخلافات

**العراق**

# عبد المهدي يحرك المياه الراكدة: أربعة خيارات لاستكمال الحكومة

حزب عادل عبد المهدي مياه تشكيلته الحكومية الراكدة باقتراحه ما قاله إنها حلول ممكنة للامنة الراهنة. حلوله تندرج في إطارها فكرة التحلي عن ترشيح ضالع الفياض لوزارة الداخلية بالقائه مهمة التسمية على الكتل السياسية. وهي فكرة يبدو ان تياراوسما ضي تحالف «البناء» لا يزال راضيا لها ما يجعل الأزمة مفتوحة على احتمالات ليس مستبعدات بينها كسر الضارب مجددا في الجلسة المرتقبة اليوم

تتحه الأقطار مرة أخرى إلى قاعة البرلمان العراقي، الذي يعقد جلسة جديدة عند الساعة الثامنة عشرة من ظهر اليوم. جلسة حذّ جدول أعمالها، في ساعة متأخرة من مساء أمس، بثلاثة بنود هي: النظر في الطعون المقدّمة حول صحة عضوية بعض النواب، استكمال التصويت على تعديل النظام الداخلي للبرلمان، واستكمال التصويت على التشكيلة الوزارية. هذا البند الأخير يبدو إتمامه مرهوناً بتحقيق النصاب القانوني، خصوصاً أن المفاوضات بين ائتلافي «البناء» و«الإصلاح» حول الحقائق الشاغرة لم تسفر عن اتفاق، وهو ما تؤكده أوساط اليرفيين بقولها إن «الرؤية ما زالت ضبابية، وما من بشائر تلوح في الأفق، وعليه فالأزمة مستمرة». في خصّ ذلك، حاولت بعض القراءات الررع الخاصة» (السلفية بدورها) ورئيساً مستشاراً لـ«الأمن الوطني»، ورئيساً لـ«هيئة الحشد الشعبي»، بالمعمل الجاري على حلحلة العقد الحائلة

دون استكمال «الكابينة»، على أساس وجود مفاوضة تقضي بإعادة تسليم الفياض تلك المناصب مقابل سحب ترشيحه للداخلية. وفيما رأت قيادات في تحالف «الفتح» أن هذا الترتيب هو «الأفضل» لإتمام «كابينة» عادل عبد المهدي، على اعتبار أنه يحفظ حضور الفياض ودوره في المشهد السياسي، وفي الوقت نفسه يسهم في لئمة شتات العملية السياسية المتعثرة، فضّلت قيادات أخرى في ائتلاف «البناء»، خصوصاً من المخرين من زعيم «ائتلاف دولة القانون» نوري المالكي، عدم الذهاب بعيداً، في هذه المسألة، داعية إلى «الفصل بين قرار عودة الفياض إلى المنصب السابقة وترشيحه لأن يكون وزيراً للداخلية». وفي هذا الإطار، توضح مصادر من داخل «البناء» أن المالكي «بات أمام خيار وحيد، هو التمسك بالفياض، والضغط على زعيم (الفتح) هادي العامري، حتى لا تسقط دواعات (البناء) أمام شروط (الإصلاح)، وبالتحديد زعيم (الصدر) مقتدى الصدر»، مضيفة أن «استمرار الفياض بات مرتبطاً بموضوع انتخاب المالكي نائباً

رئيس الجمهورية»، والذي يرفضه الصدر «جملة وتفصيلاً»، بوصف مصادر تياره. هذا المشهد زادته تعقيداً رسالة بعث بها عبد المهدي، مساء أمس، إلى رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، إذ إنها رمت الكرة مجدداً في ملعب الكتل السياسية، وطلب عبد المهدي،

دون استكمال «الكابينة»، على أساس وجود مفاوضة تقضي بإعادة تسليم الفياض تلك المناصب مقابل سحب ترشيحه للداخلية. وفيما رأت قيادات في تحالف «الفتح» أن هذا الترتيب هو «الأفضل» لإتمام «كابينة» عادل عبد المهدي، على اعتبار أنه يحفظ حضور الفياض ودوره في المشهد السياسي، وفي الوقت نفسه يسهم في لئمة شتات العملية السياسية المتعثرة، فضّلت قيادات أخرى في ائتلاف «البناء»، خصوصاً من المخرين من زعيم «ائتلاف دولة القانون» نوري المالكي، عدم الذهاب بعيداً، في هذه المسألة، داعية إلى «الفصل بين قرار عودة الفياض إلى المنصب السابقة وترشيحه لأن يكون وزيراً للداخلية». وفي هذا الإطار، توضح مصادر من داخل «البناء» أن المالكي «بات أمام خيار وحيد، هو التمسك بالفياض، والضغط على زعيم (الفتح) هادي العامري، حتى لا تسقط دواعات (البناء) أمام شروط (الإصلاح)، وبالتحديد زعيم (الصدر) مقتدى الصدر»، مضيفة أن «استمرار الفياض بات مرتبطاً بموضوع انتخاب المالكي نائباً

رئيس الجمهورية»، والذي يرفضه الصدر «جملة وتفصيلاً»، بوصف مصادر تياره. هذا المشهد زادته تعقيداً رسالة بعث بها عبد المهدي، مساء أمس، إلى رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، إذ إنها رمت الكرة مجدداً في ملعب الكتل السياسية، وطلب عبد المهدي،



عند نطبه، الشهيد المجهول، في العاصمة العراقية بغداد (ف ب ب)

رفضها تقدّم أسماء بديلة خلال 48 ساعة، أما الحل الثاني، فهو قبول الكتلتين الرئيسيتين (البناء والإصلاح) بالتصويت على 5 أو 6 وزراء متفق عليها وتاجيل البقية، ف«يُحسم بذلك أمر الوزارات خلال هذا الأسبوع (أي اليوم)، على أن يكون حوض الوزارات المختلف عليها إما بالتوافق أو بإعطاء طرف الحق بالترشيح والآخر بالرفض بهدف الوصول إلى أسماء متفق عليها لعرضها خلال وقت قريب ومحدد». ويفترض الحل الثالث اتفاق الكتلتين على تقديم أسماء جديدة كلياً أو عرضها على رئيس الوزراء لاتفاق عليها، فيما يتطلب الحل الرابع اتفاق الكتلتين الرئيسيتين على ترك موضوع الأسماء لرئيس مجلس الوزراء، والمجلس النواب قبولها أو رفضها، من خلال التصويت دون كسر التماسك وعرقلة». وختم عبد المهدي رسالته قائلاً: إن «أمام الحكومة مهام جسيمة يُطالب بها الشعب، والتأخير في إنهاء التشكيلة الوزارية يعرقل قدرتها على تنفيذ المنهج الوزاري» معتبراً أن رئيس الوزراء وحكومته لن يكونوا فقط وهدمهم أمام المسؤولية، بل إن التأخير «سيضع مجلس النواب والقوى السياسية أمام المسؤولية أيضاً».

وفي تعليقها على رسالة عبد المهدي، تعرب مصادر من داخل «سائرون» عن تفضيلها الخيار الثاني، على اعتبار أنه لا يمكن حسم الخلافات جميعها خلال الساعات القليلة المقبلة، وعليه يجب تأجيل العقد المستمرة، والمضي فقط بما «يُجمع عليه»، أي وزارات التربية، التخطيط، العدل، الهجرة والمهجرين، والثقافة، على أن يُحسم أمر وزارات التعليم العالي والداخلية والدفاع في جلسة لاحقة. وفي المقابل، تقدر مصادر «البناء» رسالة عبد المهدي بأن الرجل «عاجز عن تقريب وجهات النظر، وغير قادر على التمسك بقرن اختارهم ليكونوا وزراء في كابينته»، واصفة فكرة التحلي عن الفياض بأنها «انكسار لرئيس الوزراء أمام رغبات الإصلاح»، معتبرة أن ورقة «الأغلبية الثابتة» لا تُصرف داخل الأروقة السياسية إذا «ارتبطت بالخوف من ردّ فعل الخصم» (الأخبار)

على مدينة سرت «الكتيبة 604 مشاة»، وهي سلفية مدخلية، لكنها تتبع «البنيان المرصوص»، وقد تشكلت في الأصل، على أيدي عدد من السلفيين المحليين، الذين قررو الانتقام لشيوخهم الذي قتلوه «داعش»، وقد وجدوا دعماً من «قوة الردع الخاصة» (السلفية بدورها) المتمركزة في طرابلس.

فكرة حفتر، كانت إرسال كتيبة «طارق بن زياد» السلفية، لتسترد دوريات في عمق مدينة سرت، معوّلاً على أنه في حال احتكاكها بقوات «البنيان المرصوص»، ستجد نفسها في مواجهة سلفيين من «الكتيبة 604 مشاة» السلفية، وبالتالي، لن يتقاتلا نظراً لخلفيتهما المشتركة. خطوة حفتر الأكثر جرأة وتنازلاً، كانت

على مدينة سرت «الكتيبة 604 مشاة»، وهي سلفية مدخلية، لكنها تتبع «البنيان المرصوص»، وقد تشكلت في الأصل، على أيدي عدد من السلفيين المحليين، الذين قررو الانتقام لشيوخهم الذي قتلوه «داعش»، وقد وجدوا دعماً من «قوة الردع الخاصة» (السلفية بدورها) المتمركزة في طرابلس.

فكرة حفتر، كانت إرسال كتيبة «طارق بن زياد» السلفية، لتسترد دوريات في عمق مدينة سرت، معوّلاً على أنه في حال احتكاكها بقوات «البنيان المرصوص»، ستجد نفسها في مواجهة سلفيين من «الكتيبة 604 مشاة» السلفية، وبالتالي، لن يتقاتلا نظراً لخلفيتهما المشتركة. خطوة حفتر الأكثر جرأة وتنازلاً، كانت

من البيانات، قالت فيها إنها تقدمت نحو آخر معالقات التنظيم في المدينة، وقصفتها بالمدفعية الثقيلة. جرى إن حشد حول مدينة سرت، التي تمثل حقل الفاصل عملياً بين شرق البلاد وغربها، تحت زريعتين مختلفتين: مقاتلة قوات الجضران من جهة، والقضاء على بقايا «داعش» من جهة ثانية. لكن وراء هاتين الحجتين، تخفي طبعات من انعدام الثقة، حيث يخشى حفتر أن يتلقى تحالف الجضران دعماً من قوات مصراتة، أو حتى صمتاً إيجابياً تجاهه، وتخشى قوات مصراتة أن يتقدم حفتر غرباً، ويهدد مناطق نفوذها. مع ذلك، يوجد خيط تقارب خفي بين الطرفين، سمح بأن لا تتفشت الأمور. في واقع الأمر، سيطر



بيان قوات حفتر، لن نسهم بأي حرفه لواءمك المن والاختلاف العسكرية (ف ب ب)

من البيانات، قالت فيها إنها تقدمت نحو آخر معالقات التنظيم في المدينة، وقصفتها بالمدفعية الثقيلة. جرى إن حشد حول مدينة سرت، التي تمثل حقل الفاصل عملياً بين شرق البلاد وغربها، تحت زريعتين مختلفتين: مقاتلة قوات الجضران من جهة، والقضاء على بقايا «داعش» من جهة ثانية. لكن وراء هاتين الحجتين، تخفي طبعات من انعدام الثقة، حيث يخشى حفتر أن يتلقى تحالف الجضران دعماً من قوات مصراتة، أو حتى صمتاً إيجابياً تجاهه، وتخشى قوات مصراتة أن يتقدم حفتر غرباً، ويهدد مناطق نفوذها. مع ذلك، يوجد خيط تقارب خفي بين الطرفين، سمح بأن لا تتفشت الأمور. في واقع الأمر، سيطر